

٤١٤
س

شرح الرسالة الوضعية ، تأليف السمرقندي ، أبي القاسم
ابن أبي بكر - كان حيا سنة ٨٨٨ هـ . كتبت في
القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

١٠ ق ٢٥ س ١٦x٢٢ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، طبع سنة

٦٦١٩

١٣٢٩ هـ كما في الازهرية .

الازهرية ٤ : ٥٤ معجم المؤلفين ٨ : ١٠٣

١ - العرف والوضع ، اللغة العربية أ - المؤلف

النسخ ج - شرح السمرقندي

الوضعية .

ب - تاريخ

ط - الرسالة

٦ / ١٢٦٠
١٤٠٩ / ١١٥

المملكة العربية السعودية



UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

الرقم : NO.

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النظريات
الرقم : ١٩١٦٦ ف : ١٢٦
العنوان : جز ١٨ الرحلة للوضعية
المؤلف : السمرقندي، + + + + +
تاريخ النسخ : الثالث عشر الهجري
اسم الناسخ :
عدد الأوراق : ١ -
ملاحظات :

٩٨٨٨٨٨

N/R



مدية شرح الرسالة
الوضعية

مكتبة
الشيخ
الشيخ

هذا الكتاب من كتب الفقه والشرع
التي هي من كتب الفقه والشرع
التي هي من كتب الفقه والشرع

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي خص الانسان بعرفه ووضاع الامم ومما به جعل الخلق
اصول كلمه وظروف معانيه والصدالاه والسلام على المشتق من معبر
الفضل والكرام الجامع فحاشا ان الافعال ومكارم الشيم الموصل بالفاظه
انواع السعاده والهدى المضمرة في اشاراته اصناف الحكمة والتبليغ
المدكور اسمهم في التوراة والانجيل وعليه مظهر الحق ومبطل الاباطيل
ماظهر النجم في العلم وما اشتهر النجم في العلم **وبعد** فلما شاء في
الامصار وظهر ظهور الشمس في النهار الرسالة العصبية التي
افادها المولي الامام المحقق والفاضل المدقق خاتم المهتمدين ع
والدين اعلم الله درجته في اعلى عليين وكانت مشتملة على مسائل
دقيقة وتحقيقات عميقة مع غاية الانجاز ونهاية الاختصار ولم يكن
لهامد من شرح لا يفاد صغيرة ولا كبيرة الا احصاها ويبلغ في تمديد
المرام وتحقيق المقاصد اقصاها اذ ان الخوض في تكملة هذا المرام على
وجه يكسب من وجوه خرايد ما لا ينجم مع جود النسخة وكلال الطبيب
تحفة للحضرة العلية الامير الاعظم والقهر بان الاكرم ظل الله على الام
فان ابواب الانعام والاكرام الذي اشتاقت زحان السلطنة اليها
وباست حلال الامارة على قامته الفانية بالحق كنه من الهامة والعلوية الحائز
للمرئستين الدينية والدنيوية اشرف السلاطين في الاسلام والنسب
واحقهم في الفضل والادب فياض سبيل النوال على الخلافة وها جلايل
النعم والدقايق مانوال الغمام وقت ربيع كذوال الامير يوم سبب افقوا
الامير بدرة عيين ونوال الغمام قطرة ماء المويدي بنابيب الملكا
الدولة والدين الامير عبد الكريم لا زال في الامام خاضع قلا ومن وفاق
الخلايق ممتدة نحو مرام اسمهم وهذا قد تلقاه وبنابيب
ان ارفع الصوت واقوله فان وقع في حيز القبول والرضي فهو المقصود
ونهاية المبتغي والله الميسر للامال وعليه التوكل في جميع الاحوال قال المصنف

من قبل اضاف
الصفة الى الموصوف

والنعم في الفقرة النبات
الذي يحكم اي يظهر من
الاساق له والاعمال فيها
الجبل والنجم في الفقرة
الثاني علم كوكب مخصوص
والعلم فيها اللفظ الدال
على شخص بعينه
بوضع واحد احاشية

هذا الكتاب من كتب الفقه والشرع
التي هي من كتب الفقه والشرع
التي هي من كتب الفقه والشرع

والفيض يطلق على فعل
يفعل داما العوض
والغرض في الاصطلاح
وفي اللغة يقال فاض
اما اذا انصب على امثلا
كذا في المغرب فالفيض
صفة جرت على غير من
هي له والمعنى فياض
سبحان نواله منصب
امثلا الى الايق والسبحال
جمع السبح كالاولاد وهو
الدول الملو والنوال العطاء احاشية

رحم الله بعد التسمية **هذا فائدة** المشار اليه بهذا العبارت
الذهنية التي ارا كتابتها وبيان اجزاها نزلت منزلة المشعر المشاهد
المسوس فاستعمل كلمة هذا الموضوع للشار اليه محسوس فيها
والفائدة في اللغة مصلته من مال او علم او غيرهما مشتق من القيد
معنى استحيات المال والخير وقيل اسم فاعل من فاذته اذا اصبت فوادر
وفي الفروق هي المصلحة المترتبة على فعل من حيث انها من له وتنتجته
وتلك المصلحة من حيث انها على طرف الفعل تسهي عاية له ومن حيث
انها مطلوبة للفاعل بالفعل يسمى غرضا ومن حيث انها غاية بائنة للفاعل
على الاقدام على الفعل وصدر الفعل لاجلها تسمى علة غائية **والفائدة**
والغاية محركات بالذات ومختلفان بالاعتبار كان الغرض والعلة

الغائية ايضا كذلك لان الحثيقيين متلازمان ودليل اعتبار كل حثيقي
فيما احثيقيت فيه اضافتم الغرض الى الفاعل دون الفعل والعلة القائية
بالعكس فالاول اعم منه قاصر الاخيرين مطلقا اذ يما يترتب على الفعل
فائدة لا تكون مقصودة لفاعله واما حمل الفائدة على ما يشير اليه بهذا
فحقيقة عقلية وعرفية اذ العبارات في انفسها فائدة اما باعتبار اللغة
وظاهر واما باعتبار العرف فلهما مصلحة يترتب على تصحيح حروفها
واخر بها على ما يجوز ان يكون مجازا في الاسناد باعتبار ان تلك
بنات قد خال في حصول الفائدة **تتم** اما خبر بعد خبر او حال

وتقسيم وخاتمة وخبر التنزيل ان ما يدكر في هذه الرسالة من
الامام لا يكون لافادة المقصود او لافادة ما يتعلق به اذ الخارج
كسر فيها فان كان الاول فهو التفسير وان كان الثاني فان ذلك يتعلق
تعلقا باللاحق اي التعلق من حيث الاعانة في الشروع على وجه
المصروف في وجه هو المقدمة وان كان تعلق اللاحق بالسابق اي التعلق من
حيث التوضيح والتكميل فهو الخاتمة والمقدمة في اللغة ماخوذ لا

هذا الكتاب من كتب الفقه والشرع
التي هي من كتب الفقه والشرع
التي هي من كتب الفقه والشرع

هذا الكتاب من كتب الفقه والشرع
التي هي من كتب الفقه والشرع
التي هي من كتب الفقه والشرع

لم يتعرض له ليل
اعتبارها في الفائدة
والغاية لظهوره على
من له تأمل اعم
الهروي تأمل في
وجه لظهوره

Copy

١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠

الإضافة بيانية أي
 المفهوم الذي هو واحد
 من أفراد ذلك الأمر المشترك

أي أفراد المشار إليه
 ليكون المشترك
 صفة للأفراد

الذي هو الوضع حقيقة بالقول اذ به يظهر ذلك التعيين غالباً وانما قيد بالحقيقة
 بقوله **حيث لا يفهم ولا يفاد منه الا واحد بخصوصه دون القدر**
المشترك لئلا يتوهم ان ما وضع له اللفظ هو مفهوماً واحداً من أفراد ذلك الأمر
 المشترك حتى يستعمل فيه ويفاد ويقوم هو منه فان ذلك باطل بل المقصود ان
 الموضوع له والمستعمل فيه هذا الشخص من أفراد لا على حدة وهذا الآخر كذلك
 دون القدر المشترك فانه غير مفاد وغير موضوع له فقوله دون القدر المشترك
 حال من قوله واحد بخصوصه أي متجاوز عن القدر المشترك فانه غير مفاد
 وغير مفهوم منه بطريق الاستعمال فيه بحسب الوضع فلا يقال هذا متجاوز عنه
 الأمر العام الذي هو مفهوم المشار إليه المفرد المذكور ولذا كان كذلك **فتعقل**
ذلك المشترك الاله للوضع ووسيلة الى حصوله **لانه** أي المشترك **الموضوع**
له فقوله لانه يتقدير باللام معطوف على الخبر أي قري فتعقل مصدر او اب
 قري على صيغة المضارع المجهول من الثلاثي المجرى فالة منصوب على الحالية
 ولانه عطف عليه **فالوضع كلي والموضوع له مشترك** فقررنا **وذلك** أي
 اللفظ الموضوع مشترك باعتبار امر عام **مثل اسم الاشارة** نحو هذا منزلة
 ذلك الأمر الكلي منزلة المشار إليه المعين لهما الالتماس الحاصل بالبيان السابق
 واستعمل فيه ذلك الموضوع للاشياء **فان هذا أملاً موضوعاً ومشاراً**
 أي معناه **المشار إليه المشترك** أي كل واحد من أفراد مفهوم المشار إليه
 مطلقاً والمشارك صفة لكل واحد من حيث انه أفراداً بالمشار إليه ههنا
 ولا يجوز ان يكون صفة للمشار إليه كما لا يخفى على ذي منة أنه شر من موضوع
 في بعض النسخ بنا التانيث على انه خبر هذا ابتداءً من اللفظة والظهور في
 بعض آخر بالاضافة الى الظاهر على انه من قبيل الاسماء ويستلزم
 حينئذ بيان له وقوله **حيث لا يقبل الشركة** تأكيداً بما استفاد
 من الشخص يعني ان مفهوم قد انما صدق عليه المشار إليه اذا
 الذي لا يقبل الشركة لا مفهومه الذي يقبل الشركة والحاصل ان معنى
 لفظ هذا اكل مشار إليه مفرد مذكر مشترك لو خط بامر عام وهو مشترك

الشار

المشار إليه المذكور المفرد الصادق على هذا المشار إليه المشترك وعلى
 ذلك الآخر كما اذا حكمت على كل واحد بانته ابيض بهذا العنوان فقد
 لا تخط جميعاً ابيضاً من حيث انهم ليسوا من واحد وعمرهم ليس عاماً
 عام وهو الروحي وحكمت عليه بانه ابيض **تنبيه** لفظ التنبيه يستعمل
 في مقامين احدهما ان يكون الحكم كونه بعداً بديهياً اولياً والثاني
 ان يكون معلوماً من الكلام السابق وههنا الحكم بديهي اولي اذ تصور
 مع الاستدلال في الجزم بالنسبة وليس ما ذكرنا اسنداً لا لابل تنبيه
 كونه صورة الاستدلال والبداهيات قد ينبيه عليها ان التما قد يكون
 في بعض الاذهان القاصد من الخفا **ما هو من هذا القبيل** أي
 ما صدق عليه اللفظ الموضوع مشترك باعتبار انه راجعاً تحت امر
 عام **لا يفيد التشخيص الا بقرينة معينة** لان وجه افادته
 الواحد من تلك الشخصيات بعينه ليس الا وضعه له وهو لا يختص به
لاستواء النسبة الوضع الى المسميات أي لا يشترك الكل في ذلك
 اذ مع اشتراك الكل في ذلك فلا بد في افادة التعيين من امر ينضم اليه
 به يحصل ذلك التعيين وهو المعنى بالقرينة فان قيل ما هو من هذا القبيل
 والافاضة المشتركة سببان في عدم افادته المعنى الموضوع له بدون القرينة
 في فقد دمعى الموضوع له في الفرق بينهما قلنا الفرق بينهما الزوم
 في المعنى وعدمه ووجدة الموضوع وتعدد له فان قلت اللفظ
 فيجب اليه في معناه الحقيقي لا يحتاج الى قرينة دون المعنى المجازي
 ما هو المقرر فلفظ حكمت عليه بالاحتياج قلنا المراد بما ذكرناه هو ان
 المعنى الموضوع لمعنى يكفي في صحة استعماله في معناه كونه موضوعاً لذلك
 المعنى ولا يحتاج الى القرينة مجرد ذلك لينصرف عن ارادة المعنى الحقيقي
 الذي وضع اللفظ للاستعمال فيه فاحتياج القرينة فيما نحن فيه وفي
 المشترك له في ترجمة المعنى الحقيقية وفهم المراد للاستعمال فيه ولما
 نوع من المقدمة شرع في المقصود فقال **التقسيم** مبتدأ او خبر مبتدأ

الشار

على ما هو المحذور هو المذكور ومعنى التقسيم هو ضم القيد بين أو كثر إلى
عام ليصدر ذلك العام بالضمم كل قيد قسمًا مباينًا للقسم الآخر أو غير
مباين له باعتبار تنافي القيود أو اتحادها فقط والتميز بحسب العرف هو
اعتبار التباين وما نحن فيه من هذا القبيل وحاصل جهل التقسيم اللفظي
باعتباره مدلوله أو إلى قسمين ما هو مدلوله كلي وما هو مدلوله مشتمل
وتقسيم القسم الأول منه إلى اسم جنس ومصدر وإلى مشتق وفعل وتقسيم
الثاني منه إلى العلم والحرف والصهير واسم الإشارة والموصولات على وجه
تنضبط به تلك الأقسام فإن تحقيقها من مزال الأقسام **اللفظ** أي الموضوع
مدلوله أي المعنى الموضوع له فإن الحاصل في العقل من حيث حصوله
فيه يعبر عنه بهذه العبارة ومن حيث انقها مطلقا سمي مقوم ما ومن
حيث انقها مطلقا غير مدلوله ومن حيث وضع اللفظ بألفه مسمى ما
له ومن حيث القصد إليه من اللفظ أفادته معني **أما كلي أو مشتمل**
لأن مدلوله إما أن يمتنع من فرض صدقه وحمل على متعدي وهو
المشتمل ويسمي جزئيا حقيقيا ولا يمتنع كذلك وهو الكلي وان قيل
هذا التقسيم فاسد لأن اللفظ واللام في اللفظ هما الاستعداد
حينئذ كل لفظ موضوع لمعنى إما مدلوله كلي أو مشتمل ولا بد
مورد القسمة هو اللفظ الموضوع لمعنى فنقول مورد القسمة اللفظ
الموضوع لمعنى وكل لفظ كذلك فمدلوله إما كلي أو مشتمل فهو
القسمة إما من القسم الأول أو من الثاني فإن كان الأول لا يشمل الثاني
وان كان الثاني لا يشمل الأول قلنا معني قولنا كل لفظ إما كلي أو كلي
كل فرد من أفراد متصرف باحد هذين الوصفين على سبيل المثال
فود القسمة غير مندرج في هذه القسمة لأنه نفس مفهوم هذه القسمة
وما قيل في أمثال هذا المقام من أن الانقسام إلى الأقسام لا يلزم
لازم للأقسام ولازم للأقسام لا يلزم لزوم الانقسام إلى الأقسام
ويلزم انقسام الشيء إلى نفسه ومقابله وأنه باطل فيكون هذا التقسيم

كامثاله

كامثاله فالجواب عنه ان الانقسام المذكور لا يلزم للمقسم بحسب وجوده
اللفظي والمقسم لازم لا قسمه لأن تلك الحقيقة بل من حيث حصوله
العيني ولازم الشيء باعتبار لا يلزم ان يكون لازمًا لموضوعه باعتبار آخر
كالحقيقة اللازمة لمفهوم الحيوان اللازم لزيد مثلاً **والأول** أي اللفظ الذي
مدلوله كلي **أما ذات** أي ما مدلوله ذات أو يقال بالنحو بطلاق اسم الذات
والحدث على ما يدل عليهما من اللفظ وح يستقيم قوله **وهو اسم الجنس**
كرجل أو حدث وهو المصدر أعني المصداق عن اسم الجنس لينبغي
التقسيم إلى الفعل والمشتق أخرج عليه فكانه قال اللفظ الذي مدلوله كلي
أما حدث وحده أو غير حدث وحده أو مركب منها والحد بالذات ههنا
ما لا يكون حدثًا ولا مركبًا منه ومن غيره منسوبًا أحد ههنا إلى الآخر بالحدث
أو قاع غير يعبر عنه بالفارسية بما أخرج دال ونون كالصوت أو تارة ونون
كالفعل فخرج معنى السواد والبياض لعدم التعبير ومعنى الجيد والمنوال
لعدم القيام بالغير ومعناه اختصا الناعت بالنعوت أو التبعية في التميز
أي التميز في الاشتراك الحسية كالماديات أو العقلية كما في المجردات وما كان
اختيار التركيب بينهما غير اعتبار النسبة لا يفيد اختص ذلك المركب بما
أكثر فيه النسبة مع الطرفين فعبر عنه بقوله **أو نسبة بينهما** لأنها السبب
في وضع اللفظ بألفه ذلك المركب **وذلك** أي النسبة والتذكير باعتبار المذكور
أو المركب المشتمل عليهما **أما أن يعبر نسبة من طرف الذات وهو المشتق**
أو يعبر من طرف الحدث وهو الفعل فإن قيل المراد من الذات غير الحدث
وحده كما هو مقتضى قول القسمة الثالث قلنا قيد وحده متعلق بغير الحدث
لأن الحدث إذا دخل عليه لفظ غير فلا إشكال ولا انقسام إلى الأربعة استقرار
الحدوث لأن مرادنا بين الشيء والاشياء بحسب المال وأرجعنا إلى تقسيمات ثلاثة
وهي أن نسال القسم الآخر وأما انقسام بعض الأقسام إلى الأقسام من جهة
حتى لا يقع الاختصار كالفعل والمشتق والمشتق بقسمين يقال المشتق إما أن
يعبر به عن ذلك الحدث فهو حيث الحدث وهو اسم الفاعل أو الثبوت وهو الصفة

كامثاله

الشيء ان ينفرد بالحدس عليه وهو المفعول او كونه الله المحصور وهو الاله
او مكانا وفيه هو طرق المكان او زمانا وهو طرق الزمان او ينفرد بقاءه في حد
بذاته على وصف الزيادة الحدس على غير ما هو في نفسه بل ان العقل ينفرد بغير
الزمان الى الماضي والحال والمستقبل باعتبار الطلب الى الامر وغيره **والثاني**
اي اللفظ الذي يعبر عنه **مفهوم** **والوضع** اي وضع اللفظ له في اللفظ **اما**
مفهوم ايضا بان يكون الموضوع له مشخصا واحدا لفظيا مخصوصا اي
بما يعينه **او كلي** اي عام بان يكون الموضوع له كلاً من مشخصات لفظية
اجمالية او كلي يعبر عنها **والاول** اي اللفظ الموضوع له مشخصا وضيقا
خاصا **العلم** اي الشخص وما العلم الجنس في خارج عن مورد القسم اذ
معناه كلي **والثاني** اي اللفظ الموضوع له مشخصا وضيقا اما اقسام اللفظ
الحرف والصغير واسم الاشارة والموصول وجه الخصص في هذه الاقسام الاربعة
ان مدلوله اما ان يكون معني في غيره اي خاصا في متعلقة **يتعين**
بانضمام ذلك الغير اليه معني انه لا يتحصل في الذهن ولا في الخارج بنفسه
بل يتحقق بانضمام متعلقه اليه ويتعقل بتعقله **وهو الحرف** **او**
يكون كذلك بان يكون معني خاصا في نفسه متعلقا بغيره افع ام افعال
واذ قد عرفت ان اللفظ الموضوع له مشخصا وضيقا اما محتاجا
استعماله الى قرينة لا فائدة للذين **والقرينة ان كانت في الخطاب**
المخاطبة فيتناول ضمير وي المتكلم والغائب والصغير كاني وانت وهو ان الله
ارادة المعني المعين منها من القرينة انما هو الخطاب الذي هو موضوع النظام
الي حاضر **وان كانت تلك القرينة في غيره** اي في غير الخطاب **فاما**
حسية بان يسار الى المواد بل ذلك اللفظ بعينه من اللفظ **وهو**
وهو اسم الاشارة كهذا وذاك فان المعين لما يرد منه من المعني المتعين
هو هذا **او عقلية** بان يسار الى المواد للفظ الذي هو معين منه المعني
باعتبار تعيينه بنسبة مضمون جملة اللفظ معمود بين المتكلم والمخاطب
اتسابه اليه **وهو الموصول** كالي والي فان المعين للمادة من كل منهما

انتساب مضمون صلة اليه المعلوم قبل اقله انه المفعول له **الاول**
اي هو واحد من بعد اذ الذي جاء من بعد اذ رجل فاضل مشهور بنسبة
مضمون هذه الجملة الى هذا المعنى عند المخاطب باختيار تعيينه عند ولا يخفى
ان هذه الاشارة لا توجب التبيين الا بانضمام امر خارج مع تلك النسبة كالمحصار
في قوله تعالى **مفهوم** **والوضع** اي وضع اللفظ له في اللفظ **اما**
بأن يكون اللفظ الموضوع له مشخصا وضيقا **العلم** اي الشخص وما العلم الجنس في خارج عن مورد القسم اذ
معناه كلي **والثاني** اي اللفظ الموضوع له مشخصا وضيقا اما اقسام اللفظ
الحرف والصغير واسم الاشارة والموصول وجه الخصص في هذه الاقسام الاربعة
ان مدلوله اما ان يكون معني في غيره اي خاصا في متعلقة **يتعين**
بانضمام ذلك الغير اليه معني انه لا يتحصل في الذهن ولا في الخارج بنفسه
بل يتحقق بانضمام متعلقه اليه ويتعقل بتعقله **وهو الحرف** **او**
يكون كذلك بان يكون معني خاصا في نفسه متعلقا بغيره افع ام افعال
واذ قد عرفت ان اللفظ الموضوع له مشخصا وضيقا اما محتاجا
استعماله الى قرينة لا فائدة للذين **والقرينة ان كانت في الخطاب**
المخاطبة فيتناول ضمير وي المتكلم والغائب والصغير كاني وانت وهو ان الله
ارادة المعني المعين منها من القرينة انما هو الخطاب الذي هو موضوع النظام
الي حاضر **وان كانت تلك القرينة في غيره** اي في غير الخطاب **فاما**
حسية بان يسار الى المواد بل ذلك اللفظ بعينه من اللفظ **وهو**
وهو اسم الاشارة كهذا وذاك فان المعين لما يرد منه من المعني المتعين
هو هذا **او عقلية** بان يسار الى المواد للفظ الذي هو معين منه المعني
باعتبار تعيينه بنسبة مضمون جملة اللفظ معمود بين المتكلم والمخاطب
اتسابه اليه **وهو الموصول** كالي والي فان المعين للمادة من كل منهما

مشهورا خبر الذي

بالغير اي ليس كل من تكرر المدلولان متحصلة في العقل بحسب فهمه مما وضع
 بازائه الا انضمام خبرية اليها من الخطاب والاشارة حسا وعقلا فهي **اسم**
لا حروف اي اذا كان معانيها تهما مستقلة بالمفهومية فهي اسم لان الاسم
 ما يكون مفعلا كذا التنبيه **الثاني الاشارة العقلية لا تقيد الشخص**
 هذا الاشارة الى الفرق بين الموصول وبين الضمير واسم الاشارة بان الموصول
 مع القرينة التي هي الصلة لا يفيد الجزئية **فان تقييد الظلي بالظلي لا يفيد**
الجزئية اما كون القيد كليا فنظر الى ان مجرد الصلة لا يدل الاعلى تناسب
 مضمون جملة الى ذات من غير تعيين واما اعتبار كلية المقيد مع ان معنى الموصول
 متضمن علي ما قرر من حيث ان المفهوم للعالم بالوضع من الموصول الموصول
 وحده حين الاطلاق ليس الا من الذي هو الالة لملاحظة المشخصات ولا تترك
 انه كلى مقيد بمضمون الصلة الذي هو كلى ايضا فلا يفهم السامع مشخصا
بمخلاف قرينة الخطاب والحس فان كلاً منهما يفيد الشخص فم السامع
 ما يمتنع فيه الشره **فلذلك كانا** اي الضمير واسم الاشارة **جزئيين وهذا**
 اي الموصول **كليا** وفيه بحث اذ الموصول موضوع للمشخص على ما حقق
 وعدم فهم السامع مع المعين لا يوجب الكلية اللهم الا ان يقال المراد ان الموصول
 عد كليا فنظر الى الفهم السامع من مجرد قرينة الصلة والاشارة العقلية
 مع قطع النظر عن الاختصاص والخارجي لا على ان الموصول كلى حقيقة والا
 فلا يستقيم كلامه او القرينة المقيدة للشخص المختار اليها لا يستعمل ان
 اعتبر فلا فرق وان لم تعتبر فلا فرق ايضا لعدم افادة الجزئية في الظن
 لكن لما كان الاعتبار ظاهر من القرينة هو مضمون الصلة حكم بان قرينة
 الموصول هي الصلة والاشارة العقلية المفهومة والمصنف بي هذه القرينة
 على ذلك التنبيه **الثالث علمت من هذا** اي مما سبق من مباحث
 التقسيم **الفرق بين العام والمضمر** حيث مرخ بخصوص المسمى
 والوضع في العام وتعدد المعنى وعموم الوضع في الضمير **علمت من هذا**
فساد تقسيم الجزئي اليها دون اسم الاشارة كما فعل بعضهم **ظنا**

اي بناء على ظن **ان ذلك** اي اسم الاشارة **موضوع لامر عام** الا انه
 يتعين **بقرينة الاشارة** الحسية في استعماله في معين دون اصل الوضع
ومدلول الضمير يتعين بالوضع الذي هو مناط الجزئية ووجه
 الفساد ما مر من ان التعيين فيه ايضا وضعي كالعلم والمضمر قوله لا دون اسم
 الاشارة حال من ضمير اليها اي متجاوزين اياها حيث لم يشمل التقسيم
 وقوله ظنا مفعول له للتقسيم التنبيه **الرابع تبين لكل من هذا** اي من
 التقسيم **مدكور ان معنى قول النحاة الحرف يدل على معنى في غير**
انه لا يستقل بالمفهوم ومبه بان يكون ملحوظ قصد او بالذات بل يكون
 ملحوظا تبعاعا على انه وسيلة الى ملاحظة غير وهذا المعنى لا يتضح غاية
 الانضاج الا بتهديد مقدمة فنقول ان المعاني قد تكون ملحوظة قصد او بالذات
 وقد تكون ملحوظة تبعاعا غير مقصود ابد وانها بل على انها لمة ملاحظة غيرها
 ورواة لمشاهدة ما سواها وهي بالاعتبار الثاني غير مستقلة بالمفهومية والتعقل
 وصالحه لان يحكم عليها او بها وبالاعتبار الثاني غير مستقلة وغير صالحة للحكم
 عليها او بها واستوضع ذكر من قولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد فانت
 في الثاني مدرك لنسبة القيام اليه لكنها في الحالة الاولى مدركة من حيث
 هي حالة بين زيد والقيام والة لتعرف حالها فكانها من الا لمشاهدة نفسها ولذلك
 لا يمكن ان يحكم عليها او بها واما في الحالة الثانية فهي ملحوظة بالذات
 ومدركة بالقصد يمكن اجراء الاحكام عليها بانها من باب النسبة والاضافات
 هي على الاول غير مستقلة بالمفهومية وعلى الثاني مستقلة وهذا بان
 المصنف يقول **مبصر** بالذات مقصودا بالابصار وقد يكون الثاني
 مبصرا تبعاعا على انه لمة لا بصار غير كالمرآة فانك اذا نظرت اليها وشا
 ما ترسم فيها من الصورة فان قصدت الى مشاهدتها الصورة والمرآة
 في تلك الحالة مبصرة ايضا لكنها غير مبصرة قصد بل تبعاعا لا يمكن لان
 يحكم عليها او بها لما يمكن للصورة والصورة ان قصدت الى مشاهدتها المرآة
 نفسها تكون صالحة لان يحكم عليها او بها فنسبة البصيرة الى مدركاتها نسبة



الاب ولا شك ان هذين الحكيمن ليسا بمفهومين صريحين من الكلام بل المقصود
والاصلي احدهما والاخر يفهم التزاما فان كان المقصود هو الاول فزيد
في هذا الكلام باعتبار مفهوم الصريح غير محكوم عليه ولا به بل هو لتعيين
المحكوم عليه وان كان المقصود الثاني فالمستند هو القيام المقييد بالاب
الايري انك لو قلت قام ابوا زيد وواقعة النسبة بينهما لم يرتبطا في
اصلا فلا كان معني قام ابوا ايضا كذلك لم يرتبطا بزيد ولم يقع خبرا عنه
ومن ثم تسمح النجاة رحمهم الله يقولون قام ابوا بجملة وليس بكلام لتجريد
عن ابقاء النسبة بين طرفيها تقرينة ذكر زيد وايراد الضمير الدال
علي الارتباط الذي يستكمل وجوده مع الايقاع التسمية **الخامس**
قد عرفت مما سبق من الفرق بين الفعل والمشتق ان ضارا بالاب
علي حد الفعل النحويون حدوا الفعل بانه ما دل على معني في
نفسه مقترن باحد الارزمنة الثلاثة واورد عليه ان ضارا بيبصق
عليه هذا الحد وليس بفعل فالحد ليس بمانع وفيما سبق من الفرق بين
الفعل والمشتق علم انه لا يرد **فانه اي الفعل ما دل على معني ونسبة**
الي موضع وزمانها علي ان الحدث اول ما اعتبر في مفهوم وضارب
ليس كذلك لانه لا يدل علي ذات ونسبة الي الحدث فالمحفوظ الاول في
الفعل الحدث ومن المشتق الذات ويحتمل ان يعود الضمير في قوله
فانه الي ضارب يكون كلمة ما نافية النسبة **السادس وعلم منه اي**
مما سبق من التقسيم الفرق بين اسم الجنس وبين علم الجنس
اعلم ان في الجنس مذهبين احدهما وهو الالترانه موضوع للماهية
مع وحدة الابعينها ويستحق فردا مشتملا كاذبه اليه ابن الجاحظ
والزحشر والآخرانه موضوع للماهية من حيث هي كاذبه اليه
المصه في التقسيم ولا يخفي ان علم الجنس غير مذكور في التقسيم
من تاويل لهذا الكلام وهو ان الفرق الذي ذكره مبني علي قول من جعل
اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي كما ان علم الجنس كذلك لا

ان بينهما فرقا فان علم الجنس كاسامة وضع نحو **هو علم الجنس**
المعني فبدل نحو هو علي كون تلك الحقيقة معلومة لخواطفت متعينة
عنده ومعمودة كما ان الاعلام الشخصية تدل بنحوها حسب الوضع
علي ان تلك الاشخاص معمودة لريه **واسد لا يدل علي ذلك المعني**
نحو هو ايضا لا يدل **وضع الجنس** **معني** من تلك الحقيقة **رجا التعيين**
وهو معني **فيه** من خارج **بالالة** من نحو **الامر التعريفية** **فالتعيين**
جز من مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس فلما دل التقسيم
علي ان اسم الجنس موضوع للمعني الطلي الذي هو نفس الحقيقة من غير
اعتبار التعيين وان معني علم الجنس معلوم اسند معرفة الي هذا
التقسيم الدال علي مبني الفرق تامل التنبيه **السابع الموصول عكس**
الحرف هذا اشارة الي فرق اخر بين الموصول والحرف يعلم التزاما من
الفرق المذكور صرحا وهو استقلال المعني وعدمه **فان الحرف**
يدل علي معني في غير وتحصل ونقله ما اي يدل علي الغير الذي
هو الحرف معني **فيه والموصول عكس ذلك** ان معناه امر مبني عند
السامع **بتعيين** عند **معني** **فيه** مفهوم الصلة الذي هو معني فيه
اي في الموصول وانما قيدنا الابهام عند السامع الانتفا الالهام في المعني
المراد بالموصول حسب الوضع وعند المنظم التنبيه **الثامن الفعل والحرف**
يشتركان في انها يدلان علي معني اعتبارا كونه ثابتا للغير هذا
اشارة الي كلمة امتناع الحكم علي الفعل والحرف مستعده بين معناتها
ولي ان حكم الحكم علي التي موقوفة علي ثبوته في نفسه اي استقلال
بالمشروعية لهما ان ثبات خبر له وكل من مدلولها غير مستقل بالمفهومية
بل امر ثابت للغير **معني** من مثالا كذا ذكره هو الابدان الخاص الذي يكون
العلم لحظة غير كالسير والبصرة ومعني ضرب هو ذلك الحدث المنسوب
الجزاعل ما بحيث يكون النسبة من الالاملا حظة طرفيها والة لتعرفها **ومن**
هذا الجملة اي كون كل من مفهومي الفعل والحرف امرا غير ثابت في نفسه بل

بينهما وبين الحرف ان معني الحرف جزئي مشخص كما بين التنبيه الثاني
عشر لا يرسل اي لا يوقع في ريبه وشك تناوب الالفاظ بعضها مكان
بعض اي تناوب بعضها مكان بعض وان قرئ بالضم فالمعني تناوبا واقعا
بعضها مكان بعض علي ان الجملة حال موكدة ان المعتبر الوضع ختم الرسالة
يدفع ما عسي يخطر ببعض الاوهام وهو ان الحكم بالجزئية والطلبية والعلمية
والموصولية وامثالها الالفاظ انما هو باعتبار ما استعمل فيها من المعاني
فاذا قلت مثلاً حاجي دوماً ووردت به ذبداً فيحتمل ان يتوهم انه
جري لاستعماله في الجزئية وكذا اذا انحصرت بلدة حفظ التوراة
في زيد فقلت الذي حفظ التوراة في هذه البلدة حاضراً فما
يتوهم ان هذا الالفاظ اعلم شخصية لا تاد المراد من كل منها
ومن العلم الشخص ووجب الرفع ما ذكر ان المعتبر في الالفاظ
هو حال الوضع والموضوع له في ذوامه لوصف لذلك الشخص
وكذا الحال في مثل هذه الصورة تمت اوراق شرح الرسالة الوضعية
بحمد الله والمنة والصلاة والسلام علي خير البرية وكما الفراغ من الكتابة في
يوم الجمعة في اواخر شعبان م م